

السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ
خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون
الإسلامية ، والمقدم من سعادة العضو رباب
عبدالنبي العريض بشأن الخطوات العملية
التي اتخذتها وزارة العدل والشؤون
الإسلامية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية من أجل
تطوير وإصلاح القاضي ، ورد سعادة الوزير
عليه.



RABAB ABDULNABI SALEM AL ARAYEDH

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ : ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩

صاحب المعالي / رئيس مجلس الشورى

الموقر

تحية وتقدير،،،

الموضوع / بخصوص السؤال الموجه لمعالي وزير العدل
والشئون الإسلامية

إشارة إلى الموضوع أعلاه - نتقدم لمعاليتكم بسؤال موجه لمعالي وزير العدل والشئون الإسلامية حول الخطوات العملية التي إتخذتها وزارة العدل والشئون

الإسلامية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح القاضي.

الامر الذي يرجى معه من معاليتكم باتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مقدمته العضو /

رباب العريض

تم إدخاله في برنامج المتابعة
قسم السجل العام وشؤون مكتب المجلس

Shura Council
Chairman Office



مجلس الشورى
مكتب الرئيس

وارد

12 OCT 2009

الرقم: ١١٣٠



RABAB ABDULNABI SALEEM AL ARAYEDH

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

التاريخ: ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩

صاحب المعالي / وزير العدل والشئون الاسلامية
الموقر
تحية وتقدير ،،،

تبنت الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل والشئون الاسلامية العديد من الرؤى من أجل تطوير القضاء البحريني وترسيخ مبدأ استقلالية القضاء وذلك بتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء بإعتباره النبراس الأساسي لمهمة وزارة العدل والشئون الاسلامية.

وأيضاً فقد صدر عن صاحب السمو ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٩ بتشكيل لجنة تنسيقية لتنفيذ مبادرات مشروع تطوير القضاء التي ستقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية في المملكة للعمل سوية على متابعة خطوات تطور القضاء البحريني.

وأن تطور القضاء وإصلاحه لا بد أن ينال أولاً البنية التحتية للقاضي التي توفر للقاضي العمل بأمان وإطمئنان تحقيقاً للغاية المرجوة منه.

كما أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضاء ومنها مبادئ بانجلور للسلوك القضائي لعام ٢٠٠٢ الصادرة ٢٦/١١/٢٠٠٢ قد أشارت في موادها إلى المبادئ التي يتوجب على القاضي سلوكها لضمان سيادة القوانين وثقة الناس في النظام القضائي.





RABAB ABDULNABI SALEM AL ARAYEDH

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

لذلك فإنني أتوجه بالسؤال لمعالي وزير العدل والشئون الاسلامية :-

ما هي الخطوات العملية التي إتخذتها وزارة العدل والشئون الاسلامية لتنفيذ
الخطة الاستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح القاضي؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

مقدمته العضو /

رباب العريض



عاجل



بشأن الأسئلة الموجهة للسادة الوزراء

التاريخ: ١٠/١٠/٢٠٠٩ م

من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى | إلى : المستشار القانوني للمجلس

الرجاء إبداء ملاحظتكم إن وجدت على السؤال الموجه من العضو مقدم السؤال قبل عرضه على مكتب المجلس .

ولكم جزيل الشكر ،،،

تعليق المستشار القانوني بشأن السؤال:

السؤال تتوفر فيه الشروط القانونية

المستشار القانوني
٢١/١٠/٢٠٠٩

Kingdom of Bahrain
Ministry of Shura Council &
Representatives Council Affairs
Minister's Office



مملكة البحرين
وزارة شؤون مجلسي
الشورى والنواب
مكتب الوزير

الرقم: ٤٨١/م ش ن/2009
التاريخ: ٤ نوفمبر 2009م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (1) المؤرخ في 20 أكتوبر 2009م بشأن
السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض إلى صاحب المعالي وزير
العدل والشئون الإسلامية حول ماهي الخطوات العملية التي اتخذتها وزارة العدل
والشئون الإسلامية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح القاضي.

يسرني أن أرفق لمعاليكم نسخة من كتاب صاحب المعالي وزير العدل والشئون
الإسلامية رقم م و ع خ-19/53/2009 المؤرخ في 3 نوفمبر 2009م والذي يرغب
فيه تأجيل الإجابة على السؤال المشار إليه لمدة أسبوع بناءً على المادة (129) من
اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

أخ
١٢

عبدالعزیز بن محمد الفاضل
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
4 NOV 2009		
الرقم: ٤٨١/م ش ن/2009		

Kingdom of Bahrain
Ministry of Justice & Islamic Affairs
Minister Office



مملكة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
مكتب الوزير

مملكة البحرين
وزارة شؤون مجلسي الشورى والنواب
رقم الوارد: ٣٤٠٣
التاريخ: ١١/٤/٢٠٠٩
رقم الملف: A

رقم الكتاب: م ٤٥٤ خ - ٢٠٠٩/٥٢/١٩
التاريخ: ١٥ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ
السموالت: ٢ نوفمبر ٢٠٠٩ م

الموثر

صاحب السعادة الأخ عبدالعزيز بن محمد الفاضل
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بالإشارة إلى خطاب سعادتكم رقم ٢٦٨٧/م ش ن/٢٠٠٩ الوارد إلينا بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٩ م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض، وطلبكم الكريم بموافاتكم بالإجابة عن هذا السؤال كتابة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغنا بالسؤال. فإنه يسرني إفادة سعادتكم برفقتنا في تمديد المدة المذكورة لمدة أسبوع واحد عملاً بالمادة (١٢٩) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

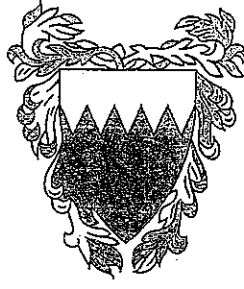
أملين تكرمكم بإبلاغ سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض بهذا الطلب.

شاكرين لسعادتكم حسن تعاونكم.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير...

أفصح

خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية



الرقم : ١

التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/٢٠ م

صاحب السعادة الأخ الكريم / عبدالعزيز بن محمد الفاضل الموتر
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

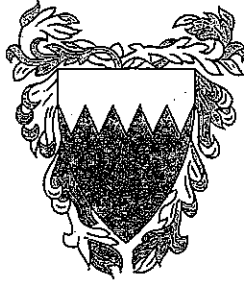
يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى صاحب المعالي الشيخ/ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية ، والمقدم من سعادة السيدة/ رباب عبد النبي العريض عضو مجلس الشورى ، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد معالي الوزير يستحق قانوناً في ٢٠٠٩/١١/١١ م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى .

برجاء التفضل باتخاذ اللازم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

261
م إشفاله ني برنامج المتابعة
: السجل العام وشؤون مكتب المجلس



الرقم : ١

التاريخ : ٢٠٠٩/١٠/٢٠ م

**صاحب المعالي الأخ الكريم / الشيخ خالد بن علي بن عبدالله آل خليفة الموقر
وزير العدل والشؤون الإسلامية**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من سعادة السيدة/ رباب
عبدالنبي العريض عضو مجلس الشورى ، برجاء الاطلاع واتخاذ ما ترونه مناسباً في
هذا الخصوص ، علماً بأن التاريخ المتوقع لوصول رد معاليكم يستحق قانوناً في
٢٠٠٩/١١/١١ م حسبما نصت عليه المادة (١٢٨) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

ولكم خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،


علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

تم إدخاله في برنامج المطابطة
قسم السجل العام وشؤون مكتب المجلس

استمارة إجراء



بمراج نيوي على جدول أعمال المجلس وهيئة مكتب

التاريخ: 11/11/2011

جدول أعمال هيئة المكتب :

من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى إلى : الأمين العام للمجلس

يرجى إدراج البند المرفق/البند المرفقة على جدول أعمال مكتب المجلس .

مدير مكتب الرئيس

261

جدول أعمال المجلس :

من : مكتب صاحب السعادة رئيس مجلس الشورى إلى : الأمين العام للمجلس

يرجى إدراج البند المرفق على جدول أعمال المجلس .

الإجراء :

إخطار المجلس بالإحالة

الإحالة إلى اللجان المختصة :

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني

لجنة الخدمات

لجنة المرافق العامة والبيئة

مدير مكتب الرئيس

(1) مختصة (2) لإبداء الرأي للجنة المختصة



الرقم: ٣٠٠ / وم ش ن / 2009
التاريخ: ١٠ نوفمبر 2009م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضور باب عبدالنبي العريض

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم (1) المؤرخ في 20 أكتوبر 2009م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضور باب عبدالنبي العريض إلى صاحب المعالي وزير العدل والشئون الإسلامية بشأن ماهي الخطوات العملية التي اتخذتها وزارة العدل والشئون الإسلامية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح القاضي.

يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة معاليه على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،

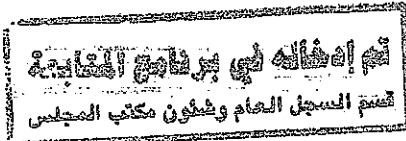
أعز

محمد
عبدالعزيز بن محمد الفاضل
وزير شئون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office	مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد	
11 NOV 2009	
الرقم: ١١ - ١١٣٣٤٨	

نسخة إلى:

معالي وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء.
معالي وزير شئون مجلس الوزراء.





رقم الكتاب: م و ع خ - ٢٠٠٩/٥٩/١٩
التساريخ: ٢٢ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ
المسواق: ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩ م

المؤخر
صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع: السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض

يطيب لي أن أهدي معاليكم خالص تحياتي وتقديري، وبالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ١ المؤرخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو رباب عبدالنبي العريض حول ما هي الخطوات العملية التي إتخذتها وزارة العدل والشؤون الإسلامية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح التقاضي.

يسرني أن أرفق لمعاليكم طيه الإجابة على السؤال المشار إليه بعاليه.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزير العدل والشؤون الإسلامية



في الأحد ٨ نوفمبر ٢٠٠٩ م.

**إجابة وزير العدل والشؤون الإسلامية
على سؤال سعادة الأستاذة رباب العريض عضو مجلس الشورى الموقرين
حول الخطوات التي اتخذتها الوزارة
لتنفيذ الخطة الإستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح التقاضي**

قدمتم سعادة العضو الموقرة لسؤالكم المذكور بالإشارة إلى ما تضمنته الخطة الاستراتيجية للوزارة من رؤى من أجل تطوير القضاء البحريني وترسيخ مبدأ إستقلالية القضاء وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء.

واني لأشكر لسعادتكم جميل تقديمكم الموضوعي لسؤالكم الذي رصدموه تالياً لذلك التقديم بإستفساركم عن الخطوات العملية التي اتخذتها وزارة العدل والشؤون الإسلامية لتنفيذ الخطة الإستراتيجية من أجل تطوير وإصلاح التقاضي.

وفي معرض إجابة سؤالكم الكريم المتعلق بالشأن العظيم المتمثل في تطوير وإصلاح التقاضي يسعدني عرض ما يلي:

١- أختطت وزارة العدل والشؤون الإسلامية إستراتيجيتها في التطوير في ضوء الرؤية الإقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠.

وقد ركزت الوزارة على ثلاث مبادرات رئيسية للست سنوات القادمة ضمن جدول زمني محدد. وهذه المبادرات تتمثل فيما يلي:

المبادرة الأولى: إجراء اختبارات ترخيص، وتقديم التدريب المستمر وتقييم الأداء لجميع التخصصات القانونية.

المبادرة الثانية: إعتقاد نظام جديد لإدارة الدعوى ومراجعة قواعد الاستئناف، وإنشاء مصاكم متخصصة ودعم بدائل حل المنازعات.

المبادرة الثالثة: إيجاد موثقين ووكلاء خاصين لتنفيذ الأحكام.

٢- وفي سبيل تنظيم وتنفيذ أداء مهام التطوير للمبادرات الثلاث المذكورة تم تشكيل اللجنة التنسيقية المنبثقة عن اللجنة التنفيذية لمجلس التنمية الإقتصادية، وكذلك شكلت ثلاث فرق تمثل فريق العمل ومكتب إدارة المشروع برئاسة وزير العدل والشؤون الإسلامية ومن بين الفرق



الثلاث وفيما يخص مبادرة اختيار ترخيص وتقديم التدريب المستمر وتقييم الأداء لجميع التخصصات القانونية يوجد فريقان من الثلاثة أحدهما يتولى أمر اختبار القضاء والتدريب المستمر للسادة القضاة، والآخر يتولى شأن معايير تقييم الأداء القضائي، ويضم كل فريق عضو في معهد الدراسات القضائية والقانونية وعضو في المجلس الأعلى للقضاء وعضو من جهة إدارة المحاكم وعضو من النيابة العامة وذلك فضلاً عن مساندة مجلس التنمية الاقتصادية.

ومن المعلوم أن معهد الدراسات القضائية والقانونية المنشأ بموجب المرسوم رقم ٢٠٠٥/٦٩ من مهامه الرئيسية التدريب القانوني والقضائي وأن أهم الفئات التي يجري تدريبها السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة، وقام المعهد بإعداد وتنفيذ العديد من الدورات التدريبية للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة وهذا متضمن بتقارير المعهد.

وقد بدأت الوزارة بالفعل ومنذ ما يزيد على سنتين في تنفيذ استراتيجيتها بشأن تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة ويشمل هذا التدريب جوانب التدريب الأساسي بالإضافة إلى التدريب المتخصص والمستمر لختلف الأنشطة التدريبية.

٣- وفيما يتعلق بمبادرة إدارة الدعوى ومراجعة قواعد الإستمئاف وإنشاء محاكم متخصصة ودعم بدائل حل المنازعات.

فقد تقدمت الحكومة بمشروع قانون أحدهما بشأن إدارة الدعوى والآخر الوساطة لتسوية المنازعات المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والمشروعان المذكوران معروضان على السلطة التشريعية وسوف يترتب على إصدارهما تسريح نظام المحاكم وتحسين كفاءته والتخفيف من إزدحام الدعاوى فضلاً عن تحسين إمكانية التوصل إلى تسوية ودية، كما أن نظام الوساطة والتحكيم يترتب عليه توفير بدائل لفض المنازعات يستطيع الخصوم اللجوء إليه بشكل أكثر تنظيمًا ويحقق فعالية وبخاصة في المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية.

هذا وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وتم نشره في الجريدة الرسمية، العدد ٢٩٠٢ في ٢ يوليو ٢٠٠٩ السنة الثانية والستون.

وفي خصوصية سؤال سعادتكم فيما يتعلق بتطوير وإصلاح التقاضي في شأن إدارة الدعوى ودعم بدائل حل المنازعات، فقد قامت الوزارة بتدريب عدد من السادة القضاة في المجالات المذكورة داخل وخارج المملكة، كما تم الانتهاء من تجهيز مقر غرفة البحرين لتسوية المنازعات، وكذلك إعداد الكوادر اللازمة للعمل بالغرفة المذكورة وذلك بعد إحصائهم لدورات تدريبية مكثفة داخل وخارج المملكة أيضاً.



٤- ومن العوامل التي تؤكد حرص الوزارة بشأن تطوير وإصلاح التقاضي ما ورد بالخطة الإستراتيجية للوزارة والذي ورد ضمن المبادرات الإستراتيجية التي طرحها مجلس التنمية الاقتصادية مراجعة وتطوير عمليات وإجراءات التقاضي وإيجاد موثقين ووكلاء خاصين لتنفيذ الأحكام، وما يترتب على ذلك من تخفيف الأعباء الملقاة على القضاة وتحسين كفاءة ونوعية أداء القاضي فضلاً عن تهيئة جو الإطمئنان والراحة النفسية جراء استغراق الوقت الطويل للفصل في المنازعات لكثرتها وصعوبات تنفيذ الأحكام القائمة حالياً.

٥- ولعل من العوامل الهامة في إصلاح وتطوير التقاضي إدخال واستخدام التقنيات الحديثة في العمل ورفع كفاءة أمناء السر العاملين مع السادة القضاة والعاملين بإدارة المحاكم بصفة عامة، وكذلك مد المحامين بخدمات الحاسب الآلي ومنحهم التدريب الشامل والمستمر في مركز الدراسات القضائية بالوزارة باعتبارهم من أهم معاوني القضاة الأمر الذي يقوي إصلاح وتطوير نظام التقاضي على نحو أشمل.

وأخيراً وليس آخراً فإنني أشكر لكم سعادة العضو الأستاذة رباب العريض عرض هذا السؤال الهام الذي أمل أن يكون فيما تقدم من إيضاحات ما يمثل إجابة مرضية لدى سعادتكم، مؤكداً في نفس الوقت أن تطوير نظام التقاضي وإصلاحه أمر مستمر ومتنامي وهو دائماً في أولوية وصدارة أهتمامات الوزارة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وزير العدل والشؤون الإسلامية